مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 08 / العدد: 01 / السنة: 2021 / ص ص: 810- 826

قياس الديمقراطية: إشكالية المؤشرات والمعايير

Measuring democracy: The problem of indicators and criteria

تاريخ الإرسال: 2020/10/15 تاريخ القبول: 2021/01/05

صورية شريف *
جامعة سطيف 2 - الجزائر
s.charif@univ-setif2.dz
عبد الله هوادف
جامعة المسيلة - الجزائر
Abdallah.houadef@univ-msila.dz

ملخص:

يبحث هذا المقال إشكالية تقييم الديمقراطية وتعدد المعايير والمؤشرات التي تحتويها نماذج التقييم المختلفة. وقد أدى عدم الاتفاق على معايير موحدة لقياس وضع الديمقراطية على المستووين القطري والعالمي إلى تباينات في قراءة المشهد الديمقراطي بصفة عامة، وعلى ترتيب الدول وتصنيفها ضمن مختلف التقارير السنوية التي ترصد حالة الديمقراطية في العالم.

ومن خلال استعراض مكونات ثلاثة من أبرز مؤشرات الديمقراطية في العالم، والتي تعدها كل من منظمة فريدوم هاوس، ووحدة الاستعلامات التابعة للايكونوميست، والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، وجدنا أن السبب الرئيس وراء هذا الاضطراب يكمن في عدم الاتفاق على تعريف الديمقراطية ومكوناتها وأنماطها في مختلف المؤشرات، بالاضافة إلى العوائق المنهجية في عملية جمع البيانات وترجمتها. وهو ما أثر حتى على التصور العام بشأن وضعية الديمقراطية في العالم، وهل هي في تقدم أو تراجع.

الكلمات المفتاحية: جودة الديمقراطية؛ قياس الديمقراطية؛ الانتقال الديمقراطي؛ الحالة العالمية للديمقراطية؛ فريدوم هاوس.

Abstract:

This article deals with the problem of assessing democracy and the multiplicity of criteria and indicators contained in the various evaluation models. The failure to agree on unified criteria for measuring the status of democracy at the national and international levels has led to some discrepancies in reading the democratic scene in general, and on the ranking of countries and their classification within the various annual reports that describe the state of democracy in the world.

By reviewing the components of three of the most prominent indexes of democracy in the world, edited by

* - المُؤلِف المُراسل.

collection and translation process. This has affected even the general perception of the state of democracy in the world, and is it in progress or regression.

Freedom House, the Economist Intelligence Unit and the Institute of Democracy and Electoral Assistance, we found that the main reason behind this confusion lies in the lack of agreement on the definition of democracy, its components and its patterns in the various indexes, In addition to the methodological obstacles in data

Keywords: *Democracy Quality; Measuring democracy; Democratization; Global state of Democracy; Freedom House.*

مقدمة:

في كل عام تصدر عدة تقارير ترصد واقع الديمقراطية والحريات السياسية في العالم، وترتب الدول بناء على المعايير المعتمدة في كل تقرير ضمن فئات، تتباين في مستوى الديمقراطية الذي يطبع منظومة الحكم فيها.

وغالبا ما تقدم اعتراضات كثيرة على التصنيفات من طرف الساسة والباحثين على حد سواء، ومرد ذلك من بين جملة أسباب، عدم الاتفاق على معايير القياس ومؤشرات المقارنة. وقد لوحظ منذ فترة أن تقييم وضع الديمقراطية على المستوى العالمي صار محل خلاف؛ بين متشائم ومتفائل. ولم يعد واضحا بشكل دقيق إن كان العالم يمر بمرحلة انحسار للديمقراطية أو أنه ماض في مسار الدمقرطة، حتى إن كان ذلك بوتيرة ابطأ عما كان عليه خلال أوج الموجة الثالثة للانتقال إلى الديمقراطية.

إن قياس الديمقراطية يعتبر مهما لأسباب كثيرة، وخاصة بسبب الطابع الكيفي للديمقراطية. كما أن "المطلب الديمقراطي" يظل المهيمن على أغلب اشكال الاحتجاج والنضال السياسي والاجتماعي، وعادة ما تميل الحكومات إلى وصف سياساتها بأنها "ديمقراطية"، ولكن من غير مؤشرات واضحة على هذا الطابع الديمقراطي. ولذلك كان تفكيك الديمقراطية إلى مؤشرات قابلة للقياس أمراً مُلحاً وفي غاية الأهمية.

غير أن تقييم الديمقراطية من خلال مؤشرات القياس، يطرح مشاكل منهجية كثيرة، انطلاقا من ماذا نقصد بالديمقراطية، ووصولا إلى الطريقة التي يمكن بها جمع البيانات الخاصة بكل مؤشر. هذا الوضع يدفعنا للتساؤل **عن مدى ملاءمة المعايير**

والمؤشرات المختلفة للقياس في تقييم الديمقراطية وتأثير ذلك على التشخيص العام لوضع الديمقراطية في مختلف دول العالم؟

وللاجابة على هذه الاشكالية نفترض أن تعدد معايير القياس واختلافها، والنابع من الاختلاف بشأن تعريف الديمقراطية في حد ذاتها، أدى إلى قراءات متباينة لوضع الديمقراطية في العالم ككل، ولتصنيف الدول ضمن مؤشر الديمقراطية والحرية. وأن هناك حاجة للمزيد من التدقيق المنهجي لضبط المؤشرات بما يحقق الغاية المرجوة منها.

ومن أجل فحص هذه الفرضية سنلجأ إلى المقارنة بين أكثر المؤشرات المستخدمة في قياس الديمقراطية استخداما من طرف الباحثين، للوقوف على مدى تأثير ذلك على تقييم وضع الحكم الديمقراطي عالميا.

ويرجى أن تلفت هذه الدراسة الانتباه إلى أهمية مناقشة المنطلقات التي تعتمدها مختلف المراكز والمؤسسات في تقاريرها حول وضع الديمقراطية، وهو ما يمكن إسقاطه أيضا على مختلف المؤشرات الاحصائية المتعلقة بجودة الحكم وحرية الصحافة والشفافية وغيرها. وسيكون ذلك مفيدا جدا في بناء تصورات أكثر موضوعية بشأن تلك القضايا.

يحتوي المقال ثلاثة محاور، يتناول المحور الأول انعكاسات الاختلافات في تعريف الديمقراطية على معايير القياس المعتمدة، وفي الثاني سنتطرق لأهم المؤشرات التي يتم اللجوء إلى نتائجها من طرف الباحثين والناشطين، وهي مؤشر الحرية في العالم Freedom in the world لفريدوم هاوس، ومؤشر الديمقراطية Democracy Index الذي تعده وحدة الاستعلامات التابعة لمجموعة الايكونميست، ومؤشر الحالة العالمية للديمقراطية Global State of Democracy الصادر عن المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات. أما المحور الثالث فيتناول كيفية تأثير الاختلافات في المعايير ضمن المؤشرات السابقة على تقييم وضع الديمقراطية في العالم.

المحور الأول: إشكالية التعريف وانعكاساتها على معايير القياس

أولا- الخلاف حول تعريف الديمقراطية وتراجعها:

قبل أكثر من قرن ونصف القرن، كتب ألكسيس دو توكفيل (Alexis de Toqueville) محذرا من أن «طريقتنا في استخدام كلمتي "ديمقراطية" و"حكومة ديمقراطية" هي التي تجلب التشويش الأكبر. وما لم تُعرّف هذه الكلمات بشكل واضح ويكون تعريفها متفقا عليه، فإن الناس سيعيشون في تشويش من الأفكار لا سبيل للخروج منه، وهو ما يصب في مصلحة الديماغوجيين والطغاة»[1].

واليوم، يبدو أن حالة الإرباك هذه لازالت مستمرة، إذ ليس هناك فقط غياب لتعريف متّفق عليه، بل إن محاولة إيجاد هذا التعريف تلقى مقاومة من كل الجهات، والذين يستخدمون هذا المصطلح لوصف أنظمتهم السياسية، على اختلاف أنواعها، يخافون من أن يتوقفوا عن استعمال الكلمة إذا هي ربطت بأي معنى محدد. وهذا ما جعل "الديمقراطية" أكثر المفاهيم السياسية غنى، والأكثر إبهاما في العالم المعاصر.[2]

تعني الديمقراطية، في مفهومها الأكثر عمومية، حكم الشعب. ويبدو أن هذا عنصر شائع في جميع استخدامات الكلمة. كما أن أغلب استخدامات المصطلح تفترض أيضًا توفر السيادة. إذ يجب أن تتمتع الدولة، مهما كانت كبيرة أو صغيرة، بقدر من الحكم الذاتي حتى تتحقق الديمقراطية.

ويكمن وراء هذه العناصر التعريفية الأساسية، جدلاً كبيرًا يتضمن دلالات وصفية ومعيارية؛ وهو يتعلق بماهية الأنظمة التي تعتبر (أو يمكن أن تكون) ديمقراطية. وبسبب الاختلافات الحادة أحيانا في تعريف الديمقراطية، نتوقع أن يكون من الصعب الاتفاق على معايير مقبولة وموثوق بها يمكن من خلالها قياس الحكم الديمقراطي في دولة ما.

وعلى سبيل المثال، يصنف مؤشر بوليتي 5 (Polity V) الولايات المتحدة على أنها ديمقراطية كاملة طوال القرن العشرين وجزء كبير من القرن التاسع عشر. إن هذا استنتاج صحيح إذا تجاهلنا تكوين الهيئة الناخبة – التي كانت تستبعد النساء والسود - في تعريف الديمقراطية. ويمكن أن نلاحظ سمات مماثلة في التعريفات التي تعتمدها

مؤشرات أخرى للديمقراطية، وخاصة حينما يتم تعريف الديمقراطية من منظور اختزالي إلى أدنى حد.[3]

وعلى نفس المنوال، قد يتم انتقاد مفاهيم الديمقراطية الأكثر شمولاً لإدراجها عناصر بعيدة كل البعد عن المعنى الأساسي للمصطلح. على سبيل المثال، يتضمن مؤشر الحقوق السياسية أسئلة تتعلق بالفساد، والسيطرة المدنية على الشرطة، وعدم وجود جرائم عنف واسعة النطاق، وإمكانية منح اللجوء السياسي، والحق في شراء وبيع الأراضي، وتوزيع أرباح المؤسسات الحكومية. هذه المعايير من شأنها قياس مستوى الحرية، وليس الديمقراطية. ومع ذلك، يتم استخدامها بشكل متكرر كمقياس للديمقراطية.

في حالات أخرى، لا يكون مدى اتساع التعريف هو الإشكالية بقدر ما تكون الأحكام المتضمنة في المؤشر. وعلى سبيل المثال، يعتبر مؤشر وحدة الاستعلامات التابعة للإيكونوميست (EIU) أن التصويت الإلزامي يؤثر سلبا على جودة الديمقراطية في بلد ما. صحيح أن هذا الإلزام ينتهك الحقوق الفردية، وبالتالي يمكن اعتباره غير ديمقراطي، إلا أنه في المقابل يعزز نسبة المشاركة، ويزيد من جودة التمثيل، وهو ما يمكن اعتباره عنصرًا من مكونات الديمقراطية.

واضح إذن أن المشكلات المنهجية التي تؤثر على المؤشرات المعاصرة تبدأ على مستوى التعريف. ونظرا لأن الإجماع التعريفي ضروري للحصول على إجماع حول القياس، يصبح هدف الوصول إلى مقياس مقبول عالميًا للديمقراطية أمرا بعيد المنال.

ثانيا- تعدد وتباين المعايير الفرعية للديمقراطية:

تؤثر الاختلافات في تعريف الديمقراطية وعناصرها على عملية المقارنة بين الدول، ويبدو هذا واضحا بشكل جلي في مكانة بعض الأنظمة ضمن المؤشرات المختلفة للديمقراطية، إذ يمكن أن يعتبر نظام ما ديمقراطيا ضمن مؤشر ما، وأقل ديمقراطية ضمن مؤشر آخر.

كما يبرز أثر آخر مهم جدا لاختلاف المنطلقات النظرية في عملية التقييم، في تحديد ما إذا كانت الديمقراطية تتقدم أم تتراجع. ويظهر الاختلاف في التشخيص بشكل جلي إذا قارننا مؤشرات الديمقراطية المعدة من طرف فريدوم هاوس ووحدة

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

الاستعلامات التابعة للايكونوميست (EIU) من جهة، والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات من جهة أخرى، حيث تعتبر "فريدوم هاوس" أن مؤشر الحرية والديمقراطية هو في تراجع منتظم منذ العام 2006 (إلى غاية 2019)، بينما تعتبر المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات أن هناك صعوبات حقيقية تواجه الديمقراطية ولكنها ظلت خلال هذه الفترة في المستوى نفسه من التقدم.

إن هذا الاختلاف يمكن فهمه إذا تمعنا في المعايير الفرعية التي تستخدمها هذه المؤسسات في تقييم الديمقراطية، وفي التصنيف المعتمد.

وعلى سبيل المثال، يجادل برونو كوفمان بان زعم EIU في تقريرها للعام 2017 بأن الديمقراطية تشهد تراجعا خطيرا هو زعم في غير محله. فقد اعتمد القائمون على إعداد الدراسة في الإيكونوميست على ستين مؤشراً، موزعة على خمس فئات: العمليات الانتخابية والتعددية، وأداء الحكومة، والمشاركة السياسية، والثقافة الديمقراطية والحقوق المدنية. ويعتبر كوفمان هذه المعايير محدودة جدا من حيث العدد والمضمون. وعلى سبيل المثال لا يُعتمد في تقييم "الديمقراطية التشاركية" سوى على المشاركة الانتخابية وعدد أعضاء النقابات. ولكن لا تُؤخذ إمكانيات الديمقراطية المباشرة ومشاركة المواطنين كما هي موجودة في سويسرا، بعين الاعتبار وهذا ما يضع دول شمال أوروبا في المقدمة. على الرغم من أن السويد التي تتفوق على سويسرا في الترتيب هي واحدة من الدول التي لا يُطلب من المواطنين فيها التعبير عن آرائهم رسمياً عبر صناديق الاقتراع إلا نادرا[4] .

المحور الثاني: الاختلاف بشأن تصنيف الأنظمة في العالم

ومن القضايا التي تترتب على الاختلاف بشأن ماهي عليه الديمقراطية وما هي ميزاتها، تظهر مشكلة التصنيف، هل هناك فقط دول ديمقراطية وأخرى غير ديمقراطية؟ أم هناك أصناف فرعية داخل كلا القسمين الكبيرين؟ وماذا عن التصنيفات الوسيطة، مثل فئة "حرة جزئيا" في مؤشر فريدوم هاوس، هل هي أقرب إلى الأنظمة الحرة، أم إلى الأنظمة غير الحرة؟ والأمر نفسه ينطبق على التصنيفات التي تقدمها المؤشرات الرئيسية الأخرى.

وعلى سبيل المثال، يؤكد شيدلر أن التمييز بين الديمقراطية الانتخابية والاستبدادية الانتخابية، وهما نوعان من الأنظمة تقترحهما بعض التصنيفات، يدور بشكل أساسي حول حرية الانتخابات ونزاهتها وشموليتها وجدواها. وتتمثل المهمة الصعبة في تحديد ما إذا كانت الانتخابات حرة ونزيهة من ناحية أحزاب المعارضة والمرشحين الذين يقومون بحملات انتخابية، ومن ناحية التصويت وإحصاء الأصوات، وبالتالي غالبا ما يجري انتقاد عملية التحقق من صحة الانتخابات التي يتولاها المراقبون الدوليون للانتخابات في أنظمة انتخابية استبدادية، فتصنف بالاستناد إلى حجج مقنعة على أنها سطحية وغير ناضجة ومسيرة سياسيا.(5)

ومن بين المعايير التي تحدد مستوى حرية الانتخابات أن تكون الحواجز القانونية للدخول إلى الميدان السياسي منخفضة، حيث هناك حرية أساسية للمرشحين والمؤيدين من الأحزاب السياسية المختلفة للقيام بحملاتهم والسعي لكسب الأصوات، وعندما لا يلمس الناخبون أي إكراه على الإطلاق عند ممارسة خياراتهم الانتخابية. كما تتطلب حرية إجراء الحملة حدا ملموسا من حرية التعبير والتنقل والتجمع والتعاون في الحياة السياسية. غير أنه من الصعب قياس اهمية تجاوزات معينة، فكم يجب أن يقتل أو يعتقل من مرشحي المعارضة أو مؤيديها قبل اكتشاف عدم ديمقراطية الانتخابات؟ في الهند مثلا كان للاغتيالات المرتبطة بالانتخابات تاريخ طويل وقد تصاعدت مؤخرا إلى معدلات خطيرة في بعض الولايات. ولكن الهند تصنف دائما بأنها دولة ديمقراطية.

إن التقييمات حول ما اذا كانت الانتخابات حرة أو لا تتطلب إذن دقة عالية لجهة تحديد معيار المخالفات وأنماطها وسياقها. وينطبق الأمر نفسه على بعد النزاهة الانتخابية. وفي هذا الشأن يجادل ليفيتسكي وواي بأن الأنظمة السياسية تتراجع إلى الاستبدادية الانتخابية عندما تكون "مخالفات المعيار الأدنى من الديمقراطية" جديدة للغاية بحيث أنها تخلق ملعبا غير متوازن بين الحكومة والمعارضة. مع ذلك فحتى في كثير من الديمقراطيات الليبرالية والقائمة، ليس هناك ملعب مستوٍ؛ إذ تتمتع الأحزاب أو السلطات التنفيذية الحاكمة عادة بمنافع الحكم: وصول أسرع إلى الإعلام، والحصول على الأموال بسهولة أكبر، والقدرة -سواء كانت قانونية بشكل قاطع أم لا- على استعمال وسائل النقل الحكومية والاستعانة بالموظفين الحكوميين عند إجراء

الحملات. ولأنه لا يوجد نظام يعتبر ديمقراطية كاملة، تتطلب كل الانظمة تيقظا وانتباها دائمين، ولا تنفي التجاوزات الشخصية المعزولة الصفة الديمقراطية للانتخابات.(6)

وهناك من يركز لمعرفة نزاهة الانتخابات على وجود سلطة حيادية لإدارة الانتخابات، وتوفر هذه السلطة على كفاءة عالية لاتخاذ احتياطات معينة ضد الاحتيال في التصويت وإحصاء الأصوات، وعندما تعامل الشرطة والجيش والمحاكم المرشحين والاحزاب المتنافسة بدون تحيز، ويتوفر لجميع المتنافسين وصول متكافئ لوسائل الإعلام العامة، ويسمح بالمراقبة المستقلة للتصويت وإحصاء الأصوات، وتكون سرية الاقتراع محمية، وتكون الإجراءات لتنظيم الأصوات وإحصائها شفافة ومعروفة للجميع، وتكون هناك إجراءات واضحة وغير متحيزة لحل الشكاوى والنزاعات...

والواقع أن هذه اللائحة يمكن أن تطول أكثر، ولا يبدو أن المراقبين الدوليين بإمكانهم دائما حيازة الوقت والشجاعة والخبرة بالبلد للحكم بشكل قطعي على مستوى حرية الانتخابات ونزاهتها.(7)

المحور الثالث: مقاييس متعددة لوضع واحد

أولا- مؤشر فريدوم هاوس:

يعتبر مؤشر "الحرية في العالم"، وهو تقرير عالمي سنوي عن الحقوق السياسية والحريات المدنية تعده منظمة فريدوم هاوس المقياس الأكثر شهرة في العالم. وغالبًا ما يتم اعتبار متوسط مؤشراتها، على مقياس من 1 إلى 7، للحرية السياسية (استنادًا إلى 10 مؤشرات) والحريات المدنية (استنادًا إلى 15 مؤشرًا) مقياسًا للديمقراطية. ويتألف المقياس من تقييمات رقمية ونصوص وصفية لكل بلد ومجموعة مختارة من المناطق. يغطي تقرير 2019 مثلا التطورات في 195 دولة و14 مقاطعة من 1 يناير 2018 وحتى 31 ديسمبر 2018.

وتستند منهجية التقرير إلى حد كبير من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1948. يفترض التقرير أن هذه المعايير تنطبق على جميع البلدان والأقاليم بغض النظر عن الموقع الجغرافي أو التكوين الديني

والعرقي أو مستوى التنمية الاقتصادية. كما ينطلق أيضا من الافتراض بأن الحرية لجميع الناس تتحقق على أفضل وجه في المجتمعات الديمقراطية الليبرالية[8].

بدأت فريدوم هاوس تقدم عرضا سنويا موجزا حول وضع الحرية في العالم منذ الخمسينيات من القرن الماضي. وكان العرض يتضمن تقييما للاتجاهات السياسية وآثارها على الحرية الفردية. وفي عام 1972 أطلقت فريدوم هاوس دراسة سنوية جديدة أكثر شمولًا تسمى الدراسة المقارنة للحرية. طور ريموند جاستيل (Raymond Gastil) من جامعة هارفارد المنهجية التي حددت معايير الحقوق السياسية والحريات المدنية وصنفت الدول انطلاقا من ذلك على أنها حرة أو حرة جزئيًا أو غير حرة. ومع التطورات التي عرفها النظام الدولي أواخر الثمانينيات، صار التقرير بدءا من العام 1989 يعد من طرف فريق من الخبراء بعد أن ظل جاستيل يحرره منذ إنشائه.

وفي منتصف التسعينيات، استلزم التوسع في العرض الخاص بالدول والأقاليم تعيين محللين خارجيين من الخبراء الإقليميين من الأوساط الأكاديمية والإعلامية ومجتمعات حقوق الإنسان، واستمر المشروع في النمو من حيث الحجم والنطاق منذ ذلك الحين. وفي الوقت ذاته تم إجراء عدد من التحديثات المحدودة للمنهجية مع مرور الوقت للتكيف مع الأفكار المستجدة حول الحقوق السياسية والحريات المدنية. يتم إدخال هذه التغييرات بشكل تدريجي من أجل ضمان إمكانية مقارنة التصنيفات بين سنة وأخرى. وحسب فريدوم هاوس، شملت التحسينات دقة أكبر في تعريف كل مؤشر، وإرشادات إضافية حول التعامل مع مختلف الوضاع الواقعية، ومزيدا من التفاصيل حول التفاعل بين التطورات التكنولوجية الجديدة والحريات الأساسية. بالإضافة إلى إدراج بعد النوع الاجتماعي (الجندر) في جميع المؤشرات ذات الصلة[9].

ويحتوي مؤشر فريدوم هاوس قسمين اثنين، أحدهما متعلق بالحقوق السياسية، والثاني بالحريات المدنية، ويضم سبع مجموعات من المتغيرات، تحتوي ستة وعشرين مؤشرا أساسيا، و169 مؤشرا فرعيا. وتتمثل مجموعات المتغيرات في: العملية الانتخابية، التعددية السياسية والمشاركة، أداء الحكومة، حرية التعبير والمعتقد، الحقوق التنظيمية والجمعوية، حكم القانون، والاستقلالية الشخصية والحقوق الفردية.

ثانيا- تحفظات منهجية على مؤشر فريدوم هاوس:

لطالما كانت منهجية التقييم في مقياس فريدوم هاس عرضة للنقد. وقد وصف جاستيل نفسه المؤشر بأنه "نظام تصنيف فضفاض وبديهي لمستويات الحرية أو الديمقراطية، على النحو المحدد في الحقوق السياسية التقليدية والحريات المدنية للديمقراطيات الغربية". وفيما يتعلق بانتقادات تقاريره، قال: "عمومًا، يستند هذا النقد إلى آراء حول فريدوم هاوس بدلاً من فحص مفصل لتصنيفات المسح"[10].

وفي دراسة لتقارير الحرية في العالم خلال الفترة من 1972 إلى 1988 خلص بولن وباميلا باكستون (Bollen and Pamela Paxton) إلى أنه كان هناك دليل لا لبس فيه على أخطاء في القياس تتعلق بسمات البلدان. وقد قدر الباحثان أن طريقة غاستيل أنتجت انحيازا (انحرافا معياريا) قدره 0.38 ضد البلدان الماركسية اللينينية وانحيازا أكبر قدره 0.5، لصالح البلدان المسيحية.[11]

وفي عام 2001، وجدت دراسة أجراها ماينوارينغ وآخرون Mainwaring أن مؤشر الحرية في العالم له علاقة إيجابية قوية (80٪ على الأقل) مع ثلاثة مؤشرات أخرى للديمقراطية. ولكن ماينوارينغ أكد أن مؤشر فريدوم هاوس لديه تحيزان منهجيان: نتائج الأنظمة اليسارية غالبا ما تكون مطبوعة بالاعتبارات السياسية، وأحيانًا تكون التغييرات في الدرجات مدفوعة بالتغيرات في معايير معدي التقرير بدلاً من التغيرات في الظروف الحقيقية"[12].

ووفقًا لبشيفورسكي، فإن مؤشر فريدوم هاوس يركز على الوجود النظري للحريات بدلاً من ممارسة الحرية. وأعطى المثال بالولايات المتحدة، حيث يتمتع المواطنون بحرية تكوين الأحزاب السياسية والتصويت، ولكن حتى في الانتخابات الرئاسية، فقط نصف المواطنين الأمريكيين هم من يصوت عادة[13].

وتؤكد سارة بوش (Sarah Bush) أن العديد من النقاد وجدوا أن المنهجية الأصلية لما قبل عام 1990 تفتقر إلى الرصانة الكافية. وبالرغم من تحسن هذا الوضع بعد تعيين فريق من الخبراء لمراجعة المعايير في عام 1990، إلا أنها لا تزال تواجه بعض الانتقادات. ومن ذلك أن تعريف المؤشر للديمقراطية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالسياسة الخارجية الأمريكية. ولاحظت بوش أن الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة تميل إلى

الحصول على درجات أفضل مما تمنحه لها التقارير الأخرى. ولكن من جهة أخرى، ونظرا لأن التقرير مهم للمشرعين والسياسيين الأمريكيين، تجد الدول الأضعف التي تسعى للحصول على معونة أو مساعدة من الولايات المتحدة نفسها مجبرة على الاستجابة للمعايير التي يتضمنها المؤشر، مما يمنح فريدوم هاوس تأثيرا كبيرا في تلك الدول[14].

ومن جانب آخر، يعترف محررو تقرير مؤشر الديمقراطية للايكونوميست أنه لا يوجد توافق في الآراء حول كيفية قياس الديمقراطية. والقضية ليست فقط ذات أهمية أكاديمية، ولكنها بالغة الأهمية أيضا في ميدان السياسات العملية. وعلى سبيل المثال، على الرغم من أن تعزيز الديمقراطية يحتل مكانة عالية في قائمة أولويات السياسة الخارجية للولايات المتحدة، إلا أنه لا يوجد إجماع داخل حكومة الولايات المتحدة على ما هي الديمقراطية بالضبط[15].

وفي السياق نفسه، يقر معدو بارومتر الديمقراطية أنه من الممكن قياس جودة الديمقراطية لبلد ما في وقت معين بناءً على مفهوم نظري محدد للديمقراطية، ومع ذلك فإن جودة المسعى برمته ليست فقط نتيجة لمفهوم نظري مناسب، ولكنها تعتمد أيضًا على جودة القياس نفسه[16].

قد يصبح الأمر أكثر غموضا عند استخدام مصطلحات أخرى كالحرية مثلا، إذ على الرغم من أن مصطلحي "الحرية" و"الديمقراطية" غالباً ما يتم استخدامهما بالتبادل، فإن المصطلحين ليسا مرادفين. يمكن اعتبار الديمقراطية مجموعة من الممارسات والمبادئ التي تضفي الطابع المؤسسي على الحرية، وبالتالي، تحمي الحرية في نهاية المطاف. وحتى لو كان توافق الآراء حول التعاريف الدقيقة بعيد المنال، فإن معظم المراقبين اليوم يتفقون على أن السمات الأساسية للديمقراطية كحد أدنى، تشمل الحكومة القائمة على حكم الأغلبية وموافقة المحكومين؛ ووجود انتخابات حرة ونزيهة ؛ وحماية حقوق الأقليات؛ واحترام حقوق الإنسان الأساسية. كما تفترض الديمقراطية المساواة أمام القانون والإجراءات القانونية والتعددية السياسية. السؤال الذي يطرح نفسه هو ما إذا كانت الإشارة إلى هذه الميزات الأساسية كافية كمفهوم مرض للديمقراطية. أم أن هناك حاجة إلى مفهوم أوسع[17].

ومن جانب آخر يصر البعض على أن الديمقراطية هي بالضرورة مفهوم مزدوج: فالدولة إما أن تكون ديمقراطية أو لا. لكن يبدو أن معظم المقاييس تتمسك بمفهوم خطي، مع إمكانية وجود درجات متفاوتة من الديمقراطية.

ويعد تعريف فريدوم هاوس للحرية السياسية أكثر تطلبًا من معاييرها للديمقراطية الانتخابية، أي أنها تصنف عددًا أكبر من الدول على أنها ديمقراطيات انتخابية أكثر من كونها "حرة". ففي تقريرها لعام 2015 مثلا، صنفت 125 دولة من أصل 193 دولة على أنها "ديمقراطيات انتخابية"؛ ومن بين هذه الأخيرة، ووفق معيار أكثر صرامة، تم تصنيف 89 دولة على أنها "حرة".

ويغطي مقياس الحرية السياسية في فريدوم هاوس العملية الانتخابية والتعددية السياسية، وبدرجة أقل، أداء الحكومة وبعض جوانب المشاركة.

وبشكل عام، يتحدد الفرق الرئيس بين مؤشرات القياس المختلفة بين المفهوم "الرفيع" أو الضيق للديمقراطية والمفهوم الممتد والأوسع نطاقًا. وتتوافق المفاهيم الرفيعة بشكل وثيق مع تعريف أكاديمي مؤثر للغاية للديمقراطية، هو مفهوم روبرت دال للتعددية أو البوليارکية Poyarchy، والذي يحتوي على ثمانية مكونات أو متطلبات مؤسسية: لكل المواطنين البالغين الحق في التصويت؛ جميع المواطنين البالغين مؤهلون لشغل وظائف عامة؛ للقادة السياسيين الحق في التنافس على الأصوات؛ الانتخابات حرة ونزيهة ؛ جميع المواطنين أحرار في تشكيل الأحزاب السياسية وغيرها من المنظمات والانضمام إليها ؛ جميع المواطنين أحرار في التعبير عن أنفسهم في جميع القضايا السياسية ؛ توجد مصادر متنوعة للمعلومات حول السياسة ومحمية بموجب القانون؛ تعتمد سياسات الحكومة على الأصوات واشكال التعبير الأخرى.

أما المفاهيم واسعة النطاق للديمقراطية، فقد بدأت تجد مكانها شيئا فشيئا ضمن المعايير المستخدمة في القياس. وبالرغم من دخول بعض الأبعاد المتضمنة في المفاهيم البديلة للديمقراطية، مثل المشاركتية والتداولية والنسوية، إلا أن تأثير الخلفية الليبرالية للديمقراطية لا يزال قويا في كل المؤشرات المتداولة.

يمثل جدول المعايير المتبناة من طرف بارومتر الديمقراطية مثالا على إدخال متغيرات جديدة مثل المشاركتية والفضاء العام ضمن معايير القياس، كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم 01 : معايير القياس في مؤشر بارومتر الديمقراطية

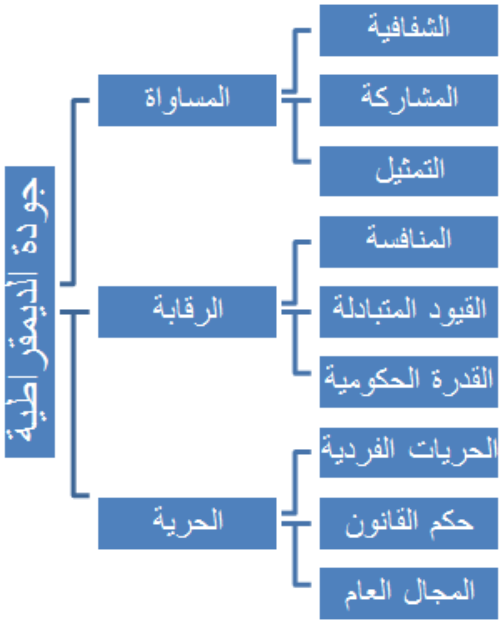

المصدر: http://www.democracybarometer.org/concept_en.html

وبالتأكيد فإن إدخال هذه المؤشرات في عملية القياس، من شأنه أن يحدث فروقا قد تتسع وقد تضيق في تقييم الأنظمة السياسية وتصنيفها. ومن ثم في تشخيص واقع الحكم الديمقراطي والقول بأن العالم يشهد حالة انحسار للديمقراطية أم لا.

ثالثا- مؤشر المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات:

ومن بين المقاييس التي تتبنى مفهوما شاملا للديمقراطية نجد أيضا مؤشر المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، والتي تعد تقريرا حول "الحالة العالمية للديمقراطية" يصدر كل سنتين، وهو تقرير حديث نسبيا، نشر إصداره الأول عام 2017، ويهدف

لتقييم جودة الممارسة الديمقراطية. يستند المقياس إلى خمس سمات رئيسية للديمقراطية تحتوي بدورها على 16سمة فرعية و97 مؤشر ويستمد مؤشراته من 12 مصدر مختلف للبيانات، أكبرها هو قاعدة بيانات مشروع أنواع الديمقراطية V-Dem[18].

أما السمات الخمس الأساسية التي يستند إليها المقياس فهي[19]:

1- الحكومة التمثيلية: تقيس هذه السمة حرية الوصول إلى السلطة السياسية ومدى تساوي جميع المواطنين في ذلك، عبر وجود انتخابات تنافسية وشاملة للجميع ومنتظمة .وتشمل أربع سمات فرعية هي: الانتخابات النظيفة، حق الاقتراع العام، حرية الأحزاب السياسية والحكومة المنتخبة

2- الحقوق الأساسية: تعني هذه السمة مدى احترام الحريات المدنية، ومستوى حصول الشعب على موارد أساسية تمكنه من المشاركة النشطة في العملية السياسية. وهي تتداخل إلى حد كبير مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .وتشتمل الحقوق الأساسية على ثلاث سمات فرعية هي: الوصول إلى العدالة، الحريات المدنية، والحقوق الاجتماعية

والمساواة وتشمل أيضاً المكونات الفرعية التالية: حرية التعبير، حرية تشكيل الجمعيات والتجمع، حرية الدين، حرية التنقل، السلامة والأمن الشخصيين، الرعاية الأساسية، المساواة بين فئات المجتمع والمساواة بين الجنسين.

3- مراقبة عمل الحكومة: تقيس هذه السمة الرقابة الفعلية على السلطة التنفيذية. وتشتمل على ثلاث سمات فرعية هي: فاعلية البرلمان، استقلال القضاء، نزاهة الإعلام.

4- الإدارة النزيهة: تقيس هذه السمة مستوى نزاهة ووضوح تنفيذ القرارات السياسية، وبالتالي فهي تعكس الجوانب الرئيسية لسيادة القانون .وتشتمل على سمتين فرعيتين هما: غياب الفساد والانفاذ المتوقع للقوانين.

5- العمل التشاركي: تقيس هذه السمة مشاركة المواطنين الرسمية وغير الرسمية في العمليات السياسية .ولأن السمات الفرعية لهذه السمة(وهي مشاركة المجتمع

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

المدني، المشاركة الانتخابية، الديمقراطية المباشرة والديمقراطية المحلية)تغطي ظواهر مختلفة، فإنها لا تصنف ضمن مؤشر واحد.

شكل رقم 2: معايير المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

المصدر: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، منهجية مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية: إطار المفاهيم والقياس (ستوكهولم، 2018b) <https://doi.org/10.31752/idea.2018.66>

ويتميز منهج المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات باعتماده على التقييم المحلي، من طرف مواطني الدولة المعنية. وذلك نظرًا لأن وجود أجانب من أجل الحكم على نوعية الديمقراطية في الدولة أمر يثير القلق والريبة، والشعوب المعنية تلم بتاريخ وثقافة أوطانها بشكل أعمق، وهو ما يشكل قاعدة أساسية لفهم منهجها وترتيباتها لتقييم الديمقراطية.

وانطلاقا من هذه المنهجية، يبدو تقرير الحالة العالمية للديمقراطية الذي تعده المؤسسة أكثر تفاؤلا بشأن وضع الديمقراطية في العالم مقارنة بمؤشر فريدوم هاوس الذي يتبنى مقاربة أكثر تضييقا لمفهوم الديمقراطية.

خاتمة:

بالنظر للحاجة المنهجية الملحة لوضع معايير قابلة للقياس لتقييم طبيعة الحكم، واقترابها أو ابتعادها عن الطابع الديمقراطي، طورت الباحثون مؤشرات كمية لقياس الديمقراطية، وصارت عدة مؤسسات دولية تصدر تقارير سنوية تصنف فيها دول العالم حسب موقعها من استيفاء المعايير القياسية المعتمدة. ولكن بسبب الخلاف حول تعريف الديمقراطية وأركانها وخصائصها، تباينت تلك المعايير، ولم يكن بالامكان رسم صورة مجمع عليها عن وضع الديمقراطية في مختلف دول العالم منفردة، وحالة الديمقراطية في العالم ككل.

كما أن اختلاف منهجية القياس، حتى بالنسبة للمعايير المشتركة في مختلف المؤشرات، وإمكانية التحيز لصالح مفاهيم ضيقة للديمقراطية، بالاضافة إلى الصعوبات التي تواجهها عملية جمع البيانات على الارض، كل ذلك زاد من الطابع النسبي لعملية التقييم، وأعطى للدول التي تحتل مراتب دنيا في التصنيف فرصا إضافية للطعن في سلامة التقييم ونزاهته.

ولذلك تبرز الحاجة اليوم إلى البحث عن اتفاق حول القواسم المشتركة الاساسية لما يمكن أن تمثله الديمقراطية، من غير وقوع في رؤية اختزالية ضيقة ومركزية، ومراعاة الخصوصيات الثقافية الحضارية، والتجربة التاريخية لمختلف الفضاءات السياسية، من أجل التوصل إلى تقييم منصف موضوعي وعلمي قدر الامكان، بما يخدم عملية تطوير سياسات دعم الديمقراطية وترقيتها على مستوى كل دولة، وعلى مستوى العالم ككل.

الهوامش والمراجع:

(1)- Giovanni Sartori, The Theory of Democracy Revisited. New Jersey, Chatham House Publishers. 1987, P3.

(2)- عبد الله هوادف، مبدأ دعم الديمقراطية في السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة في المنطلقات النظرية والسياسات العملية. أطروحة دكتوراه غير منشورة. تخصص علاقات دولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر 3. 2103، ص 18.

(3)- Michael Coppedge, Conceptualizing and Measuring Democracy: A New Approach. Perspectives on Politics. Vol. 9, No. 2 . June 2011, (pp. 247-267), p 248.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

(4)- رينات كونتسي: "مؤشر الديمقراطية" لعام 2017، "لا يُمكننا الحديث عن تراجع خطير في الديمقراطية" فبراير 2018. في:

https://bit.ly/3j3RigP

تاريخ التصفح: 23-5-2019. 15: 20.

(5)- لاري دايموند: "التفكير بالأنظمة الهجينة". في: لاري دايموند ومارك بلاتنر. الديمقراطية: ابحاث مختارة. بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. ط1، 2016. ص 379.

(6)- المرجع السابق. ص 379.

(7)- المرجع السابق. ص 379.

(8)- انظر منهجية قياس الديمقراطية والحرية في مؤشر فريدوم هاوس في:

https://bit.ly/3lV6yOV

تاريخ التصفح: 10-2-2020. 43: 14.

(9)- idem.

(10)- R. Gastil, "The Comparative Survey of Freedom: Experiences and Suggestions". Studies in Comparative International Development. Vol 25 (1). 1990 .pp 25–50

(11)- Kenneth Bollen and Pamela Paxton, "Subjective Measures of Liberal Democracy", Comparative Political Studies, vol. 33, no. 1 February 2000, pp.58–86

(12)- S. Mainwaring & D. Brinks, "Classifying Political Regimes in Latin America". Studies in Comparative International Development. Vol 36 (1): 2001, pp 37-65.

(13)- Adam Przeworski, "Freedom to choose and democracy". Economics and Philosophy. 19 (2): 2003, pp 265–79.

(14)- S. Bush, The Politics of Rating Freedom: Ideological Affinity, Private Authority, and the Freedom in the World Ratings. Perspectives on Politics, 15 (3), 2017, pp 711-731.

(15)- The Economist Intelligence Unit , Democracy Index 2018: Me too? Political participation, protest and democracy. London. 2019, p 46.

(16)- Democracy Barometer, Version 6 September, 2018, p3.

(17)- The Economist Intelligence Unit, op, cit. p 46.

(18)- يعد مشروع V-Dem ثمرة تعاون بين أكثر من 30 باحثًا دوليًا ومقره في قسم العلوم السياسية بجامعة غوتنبرغ في السويد ومعهد كيلوغ بجامعة نوتردام بالولايات المتحدة. وهو نهج جديد لتصور الديمقراطية وقياسها. ويوفر المشروع قاعدة بيانات متعددة الأبعاد تعكس تعقيد مفهوم الديمقراطية كنظام يتجاوز مجرد وجود الانتخابات. تميز V-Dem بين خمسة مبادئ أساسية للديمقراطية: الانتخابية، الليبرالية، التشاركية، التداولية، والمساواة، وجمع البيانات من أجل قياس هذه المبادئ. انظر:

https://www.v-dem.net/en/

(19)- المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، الحالة العالمية للديمقراطية 2019. ستوكهولم. 2020، ص 1.